التي يكون هذا القانون بمثابة نظام لتلك الاتفاقية اعني تكون الاتفاقية كقانون والقانون كنظام للدلالة على كيفية تطبيق تلك الاتفاقية او المعاهدة اما الابحاث التي تفضل بها حضرة الزميل ابراهيم بك من حيث السلطات الثلاث فهذا لا اخالفه به الا من وجهة لزوم عرض الاتفاقات على السلطة التشريعية فالسلطة التنفيذية في اي بلاد دستورية ليست الا اداة وصل بين بلادين اعني ان السلطة التنفيذية في شرق الاردن هي التي تضع اساس اي اتفاق او معاهدة ثم يتحتم عليها عرضها للسلطة التشريعية فتبدي رأي الامة الصحيح فيها وحرصاً على الوقت وحيث على ما اظن لا يوجد اي ضرر من تأجيل البحث في هذا القانون الى يومين او ثلاثة لذلك اقترح تأجيل البحث به لجلسة اخرى

نجيب بك الشربدي – زبدة القول ان عقد الاتفاقيات من صلاحية سمو الامير المعظم كما نصت على ذلك الفقرة الثانية من المادة (١٩) من القانون الاساسي ولكن هذا لايعني انه بعد عقدها ان لا يطلع عليها المجلس للوقوف على مضمونها بمثابة اسباب موجبة للقانون كي لا يتعارض نص القانون مع نصوص الاتفاقية . فهل لدى الحكومة مانع يمنع عرض الاتفاقية للاطلاع عليها ؟

توفيق بك – ابداً اذا كان القصد الاطلاع لاجل الوقوف على احكامها كي لا يتعارض نص القانون مع نصوصها لذلك فلا ارى مانعاً يمنع من توزيع نسخها على المجلس العالي لهذه الغاية لاسيما وانها نشرت في الجريدة الرسمية

شمس الدين بك – ماشاءالله . انا مستعد ان اقدم لحضرة الزميل نجيب بك نسخة عن الاتفاقية المنشورة في الجريدة الرسمية .

نجيب بك الشربدي – ارجو من الزميل ان لا يفسر كلامي على غير مغزاه ومعناه طلبي الاطلاع على الاتفاقية لايعني ان المجلس محروم من تعديل الاتفاقية مثلاً .

فخامة الرئيس – يقترح نجيب بك ابو الشعر تأجيل البحث في هذا القانون الى الجلسة القادمة

فوافق المجلس على ذالك

فخامة الرئيس – مواضيع الجلسة الآتية مايرد من القوانين من اللجان .

وانفضت الجلسة

ملحق

العدد ٢٧ | السنة الثانية

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الاردن

عمان : الاثنين في ٤ رجب سنة ١٣٤٩ | و ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة السادسة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة السادسة

افتتحت الجلسة السادسة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ١٧–١١–٩٣٠ المصادف يوم الاثنين برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية ·

فخامة الرئيس – افتتح الجلسة فليقرأ الضبط ·

فقرئ الضبط من قبل السكرتير ·

توفيق بك – اريد ان اقول كلمة حول تصحيح الضبط · لم يذكر في الضبط ان قانون تحديد الاراضي ومسحها وتثمينها وكذلك تعديل قانون امراض الحيوانات قد اخذ الرأي عليهما بمجموعهما مع انني اذكر جيداً ان صاحب الفخامة الرئيس طبق النظام الداخلي واخذ الرأي على المجموع فاذا بقي الضبط على حاله لايصبح القانونان المذكوران معمول بهما لذلك ارجو ان يوضع في الرأي امر التصحيح ·

فوافق المجلس على اجراء التصحيح المقترح اجراؤه فيما يتعلق بالقوانين المذكورة ·

فخامة الرئيس – قبل ان نبدأ بالمذاكرة في المواضيع المعينة لهذه الجلسة اريد ان الفت نظر حضرات الاعضاء الكرام الى ضرورة المحافظة على الدوام بصورة منتظمة وبهذه المناسبة اقرأ لحضراتكم اسماء الذين تغيبوا عن الجلسة الماضية كيما تنظروا في امر تطبيق النظام الداخلي بحقهم ·

اسماء الاشخاص الذين تغيبوا عن الحضور وهم السادة :

محمد بك الانسي · سعيد بك المفتي · سعيد باشا الصلبي · حمد باشا ابن جازي ·

شمس الدين بك – لا اعتقد ان لحضرات الاعضاء الكرام اشغال اهم من مشاغل المجلس التشريعي لاسيما وان مدة اجتماع المجلس ثلاثة اشهر فقط فان كان لاحد منا مشاغل ضرورية يمكن تأجيلها لبعد انقضاء مدة المجلس لذلك فاني اقترح ان تلغى جميع الاجازات سوى الاجازات المرضية ·

نجيب بك الشريدي – ارى ان ماتفضل به فخامة الرئيس في هذه المرة ان يكون بمثابة انذار لكل عضو يتغيب وان يكتفي في هذا الانذار ولا يحسم شيء ما من رواتب المتغيبين الا بعد الانذار وان لايرحم بعد الآن عضو يتغيب عن الاجتماع بل يجب ان يطبق النظام الداخلي في حقه·

عوده بك – ان طلب حضرة الزميل شمس الدين بك ان لا يعطى لاحد من الاخوان اجازة عند الاضطرار هذا امر لايبت فيه الا بعد ان يعرض ذلك العضو طالب الاجازة طلبه والاسباب التي الجأته الى مثل هذا الطلب وللمجلس حينئذ يرجع تقدير اهمية الطلب او عدمه وفقاً لنظامنا

الداخلي واني ايضاً اشارك حضرات الاخوان بغض النظر عما مضى ويتخذ من هذه الساعة قرار يكون حضرة السكرتير مكلفاً بتطبيقه اي بمجرد ان يتغيب احد الاعضاء عن الاجتماع في الاوقات المعينة ومن جملتهم العاجز ان يكتب لوزارة المالية مذكرة بالحسم بدون حاجة الى اتخاذ قرار بذلك من المجلس ·

نظمي بك – يظهر ان الذين سبقوني في الكلام اعتبروا ان تغيب بعض الاعضاء كان لغير معذرة مشروعة وقد يكون تغيب كل منهم لمعذرة وحينئذ لايحق للمجلس خصم شيء من المخصصات اذ ان المادة (٦٠) من نظامنا الاساسي تقضي بتلاوة تقرير كاتب المجلس الذي يرفع بشأن الاعضاء المتغيبين فاذا رأى المجلس ان التغيب لم يكن لمعذرة مشروعة فله حينئذ ان يقرر الحسم · لهذا ارى من الواجب علينا اولا ان نسمع من حضرات الاعضاء الكرام اسباب تغيبهم وللمجلس بعد ذلك ان يعتبر هذه الاسباب اهي مشروعة ام لا ؟

نجيب بك ابو الشعر – اوافق على ماجاء به حضرة الزميل نظمي بك وازيد على ذلك بان نائباً يأخذ على نفسه مثل هذه المسئولية العظيمة لا اظن ان حسم بعض قروش من مخصصاته يكون دافعاً له للمواظبة على الدوام والقيام بما عهد اليه من الواجبات وهذا على ما اظن وحسبما اشعر هو شيء من الحط من كرامة النواب الا اننا مضطرين لحض بعض الزملاء على الحضور وعدم التغيب لأن مهمتهم كما عرضت هي مهمة شاقة وسامية في نفس الوقت وعلينا من المسئوليات والواجبات الشيء الكثير · وانا شخصياً في الجلسة الماضية ولعدم وجود اكثرية قانونية قد عرضت لفخامة الرئيس ولزملائي المحترمين بان يجري الفات نظر الزملاء لعدم التغيب ولا اريد شخصياً التنويه عن سبب تأخري دقيقتين في هذا النهار ·

نجيب بك الشريدي – بل قل تغيب نصف ساعة

نجيب بك ابو الشعر (مداوماً) لاني ربما كنت بعيداً عن عمان مايوازي (١٠٠) كيلومتر واخذت خصيصاً سيارة وجئت مهرولاً حتى لا اضيع شيئاً من وقت الامة ·

وارجو من زملائي المحترمين ان يصفحوا عما مضى من التغيبات ثم ارجو ان يطبق النظام الداخلي بحذافيره فيما بعد ولا لزوم على ما اعتقد للملاحظة عوده بك من ان يرسل رأساً مذكرة لدائرة المالية لحسم مخصصات اي عضو تغيب لان في كثير من الاحيان للضرورة احكام فليتبع النظام الداخلي ولا لزوم لمثل هذه البيانات ·

سعيد بك المفتي – انني احد الاعضاء المتغيبين والقضية لاتحتاج الى فلسفة زائدة كما انني اخبرت احد اركان الحكومة انني مضطر الى التغيب عن الاجتماع في الجلسة المقبلة ولا اريد ان اصرح باسمه هنا

توفيق بك — قلت لي

سعيد بك المفتي — (مداوماً) غير اني اعتقد انالعضو لايداوم على واجباته عن طريق حسم قسط يوم او يومين الذي لا ادري مايسمونه في عرف دائرة المالية · وخلاصة القول اني لا اريد ان ابين سبب تغيبي ولو عددتم ذلك تمرداً مني ولكم الخيار في ان تفعلوا ماتشاؤون ·

نجيب بك الشريدي — ارجو من حضرات الاعضاء الكرام الموافقــة على اجازتي جلسة واحدة اي يوم الاربعاء لانني مضطر الى السفر ·

نظمي بك — اذا كان يوجد هناك اكثرية فلا بأس من الموافقة ·

نخامة الرئيس — ان نجيب بك يطلب مساعدته والترخيص له بالتغيب عن جلسة واحدة اي يوم الاربعاء ·

فوافق المجلس على اجازة نجيب بك الشريدي

شمس الدين بك — نريد ان نسمع جواب الحكومة على سؤال حضرةالعضوالمحترم نظمي بك عبد الهادي · تفضل يا ابراهيم بك ·

ابراهيم بك — اخذت كتاباً من نخامة رئيس الوزراء يطلب الي فيه ان اتولى الاجابــة على السؤال الذي قدمه عضو المجلس التشريعي نظمي بك حول التحقيق عن الجرائم المسندة الى ضباط الجيش العربي وعليه اجيب على ذلك كما يلي :

الجواب على السؤال الاول — باشر التحقيق في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

〃 〃 الثاني — ولي التحقيق بصفته مدعياً عاماً

〃 〃 الثالث — لم يكن هناك ضرورةلسنقانونخاص · لان تعين القضاةوالمدعين العامين من اختصاص المجلس القضائي العالي بمقتضى احكام قانون الموظفين ·

الجواب على السؤال الرابع — الاقتراح وقع من قبل وكيل قائد الجيش العربي ووافق عليه رؤساء الدوائر المختصه ·

الجواب على السؤال الخامس — لم يكن هناك ملحق للمعاهدة ·

الجواب على السؤال السادس والسابع والثامن والتاسعوالعاشر — ان ما وقع عمل قانوني وهو في مصلحة كل من الضباط ذي العلاقة والجيش العربي نفسه الذي يتوقف الامن العام فيالبلاد على حفظ نظامه وقد روعي ان تأمين هذه المصلحة يكون باجراء تحقيق بمعرفة المدعي العام المومى اليه

لاعتبارات ابداها وكيل قائد الجيش واحلتها الدوائر ذات الاختصاص محلها ·

نخامة الرئيس — الكلام لنظمي بك ·

نظمي بك — مافكرنا قط ولاظن كل واحد منا في اية ساعة من الساعات انلا تجد الحكومة مخرجاً من سؤال يوجه اليها عن طريق تطبيق قانون من القوانين السابقة وطبعاً لم ت الحكومة ان في مقدروها انتجيب الا بعد ان فكرت بان تجعل الامر عن طريق المجلس القضائي العالي ولكنها مع ذلك لم تحتط للأمر كما يجب ذلك لان المقصود من السؤال لم يكن الوقوف على كيفية استقدام او تعيين ذلك المحقق ولكن السؤال يتعلق بامر سياسي له من الناحية اعني ناحية السيادةالقومية من الاهمية مالا تستيطع الحكومة ان تجيبنا عليه بوجه من الوجوه ·

نعم اعطي القرار من المجلس القضائي العالي باسناد وظيفة الادعاء العام لذلك القاضي وكان ذلك القرار طبعاً موافقاً لقانون الموظفين فيما لو لم تصدر قوانين اخرى من شأنها ان تمنع استخدام اي موظف من الصنف الاول لم يحمل الجنسية الاردنية هذا من جهة ومن جهة ثانية اهل ذلك القاضي انفصل عن وظيفته الاساسية وجاء مدعياً عاماً ليقوم بوظيفة التحقيق ؟ اني لااعتقد بذلك حتى لو اجبنا بالاجابة لانه من الثابت ان ذلك القاضي لم يزل رئيساً لمحكمة القدس المركزية ·

هذا بالرغم من ان قانون تشكيلات المحاكم حدد الوظائف القضائية ووظائف الادعاء العام وواجباتها فاحداث وظيفة جديده قضائية يجب ان تكون بقانون يقضي باحداث تلك الوظيفة وتحديد اختصاص ذلك الموظف ودرجة مسئوليته ·

فهل في مقدور الحكومة ان تسأل ذلك المحقق فيما لو خالف اي نظام او قانون وما هي السلطة التي يمكن ان تستعملها الحكومة تجاه ذلك المحقق في مثل هذه الاحوال

اما من الناحية الثانية اعني فائدة الجيش والضباط فانا اسلم بها لان مجيء قاض لم يكن تحت التأثير طبعاً هو في مصلحة ضباط الجيش والجيش نفسه ايضاً · ولا اقصد من سؤالي قط كما اني لا اريد ان انتصر لفريق او لضابط من الضباط ولاان ادافع عنــه ذلك لاني من القائلين بلزوم التحقيق واصلاح الجيش كما اني من القائلين بلزوم ترك امر التحقيق وادانة المذنب للقضاء النزيه العادل ·

اما الاتيان بقاض اجنبي يخالف قانون تشكيلات المحاكم ولا يتلائم مع السيادة القوميــة في شيء ولم تكن هذه المرة هي المرة الاولى بل هي القطرة الثالثة التي نزلت من افق السياسة بالاساليب الحديثة على اساس بناء سيادتنا القومية في هذه البقعة العربية الصغيرة فقد اوتي بموظف من دائرة

الاراضي تناول في ابحاثه الاراضي بكامل اوضاعها وتحداها بأن بحث في اراضي الوقف وغير شيئاً من احكامه التى يجب ان لا تتغير لانها مستندة على امتن الاحكام وهي الاحكام الشرعية ثم شكلت محكمة خاصة انتزعت القضاء الشرعي وقضت على اراضي غور ابي عبيدة وهذه للمرة الثالثة يؤتى لنا بمحقق اجنبي ليحقق في القضايا التي اسندت الى بعض ضباط الجيش العربي .

هذا هو الداعي الى سؤالي وهذا هو الدافع اليه واني لا اعتقد ان هنالك مبرر لهذا العمل مطلقا اللهم الا ان يصبغ صبغة الجيش العربي بصبغة غير عربية ذلك لانه كان بالامكان ان يسند امر التحقيق الى قاض من قضاتنا وكان بالامكان ان يوجد ولو قاض واحد يمكن ان يركن الى نزاهته ومقدرته القانونية .

واعتقد كل الاعتقاد بان الاتيان بمحقق من حكومة اجنبية انما هي لطخة لطخ بها قضائنا في هذه المنطقة ووصم بعدم المقدرة من الناحيتين العلمية والاخلاقية ومما يستغرب هو انه يوجد بدوائرنا القضائية مستشار بريطاني يمكنه ان يقوم بهذا التحقيق مع انه سبق ان قام المستشار مع قاض عربي في تحقيقات مقتل احد الضباط في قوة الحدود وكانت نتيجة تلك التحقيقات من الغرائب الدالة على مقدرة المحققين واظهار تلك الجريمة التي كان يتعذر اظهارها بالنسبة لما اكتنفها من الامور المغمضة . لهذا ارى ان قبول نظرية تعين قاض لوظيفته موقتة بدون ان يوضع قانون خاص مما تؤاخذ عليه الدوائر المختصة ولهذا اقترح ايضاً ان ترفع الى صاحب السمو الملكي مضبطة شكوى بهذا الشأن .

نجيب بك الشريدي — اكثر من استغرابي انتقاء قاض اجنبي ليحقق في قضية بعض ضباط الجيش العربي استغرب ان سؤال نظمي بك للحكومة وقع في ٥ الجاري اي يوم الاربعاء وقرار المجلس القضائي العالي وقع في ٦ منه ووصول قاضي التحقيق البريطاني وقع في ٧ منه مما دلّ ان هذه الطبخة طبخت واستوت جتى ووضعت في الاناء قبل اعطاء القرار في المجلس القضائي على ما اظن " ان انتخاب قاضي تحقيق اجنبي في قضايا الجيش العربي يثبت للملاء ان الحكومة اشارت بذلك الى انها غير قادرة على عدم التحيز لان استحضار قاضي تحقيق خاص اجنبي لمثل هذه القضايا المحلية البحتة واعتراف دولة وزير العدلية ان ذلك من مصلحة الجيش والضباط يستدل منه ان هذه المصلحة التي ينشدها ابراهيم بك هي من جهة عدم التحيز وفي ذلك اعتراف صريح ان في ذلك عدم اطمئنان الحكومة لرجالاتها ليقوموا بالتحقيق النزيه .

الا يخفى ان الحكومة الدستورية ترتكز على قوتين تشريعية وتنفيذية وصلاحية كل من هاتين

السلطتين معينة بقوانين وانظمة لتمشي كل منهما ضمن حدودها اللهم الا اذا لم يكن هنالك تجاوز حدود ومد وجزر ورفع وكسر لان سلطتنا التنفيذية اطال الله بقاءها

شمس الدين بك سامي — (مقاطعاً) الله لايقدر

نجيب بك الشريدي —(مداوماً) تملك حق التشريع والتنفيذ في آن واحد على خلاف القياس بعد هذه المقدمة الوجيزة وخير الكلام ما قل ودل . اراني مسوقاً بدافع الواجب ان ابسط شيئاً مما قامت فيه السلطة التنفيذية من الاعمال في كافة الدوائر منتقداً لا منتقماً طبعاً .

رب مستغرب وناصب شباك لا يقدر النقد النزيه فيدس السم بالدسم ويتخذ من الحبة قبة ليصطاد في الماء العكر ويتهمنا في الخروج عن حدود اللياقة وهل يريد المستغرب ان يكون النائب اخرس واذا كان النائب كذلك فما معنى نيابته ؟

ومع ان قانون الانتخاب لشرق الاردن لايمنع الاخرس والامي من تبوء كرسي النيابة لا اسلم قط بنظريات اولئك الجبناء الاغرار الذين اذا اهينت كرامة الامة بشخصهم مروا كراماً

ان النائب وجد لينوب عن امته ويدافع عن كرامتها ويسعى لخيرها لا ليدافع عن شخص معين لغرض معين . تعالى معي يا اخ العرب وانظر ما يحدث في بلاد الغرب بلاد المدنية والحضارة من النقد ليهدأ روعك ويزول استغرابك كيف لا والغاية من النقد النبيل الاصلاح والرجل المستقيم لا يصخب ولا يثور ثائره للنقد وحبذا الانتقاد ولا حبذا الانتقام .

تأملوا بما يكتبه حملة الاقلام في اوربا وانظروا لما ينشره (ليئون دوده) المؤلف الكبير والصحافي الشهير عن اعاظم رجال فرنسا . اذ قال عن المسيو بريان وزير خارجية فرانسا انه رجل بكل ما في الكلمة من معنى ولم يطالع شيئاً ولا يعرف شيئاً وهو عاجز عن كتابة تذكرة بدون غلط لغوى او املائي ومن الغريب انتصار هذا المدعى السياسي وصعوده على كرسي الحكم .

ومن غرائب القرن العشرين التصفيق الحاد الذي تصادفه خطبه التي لم تكن سوى اضاليل تتضمن افكاراً صبيانية منقولة عن خطب القيت في القرون الماضية . ويقول ايضاً عن المسيو (بوانكاره) انه مدع وشرس وكالح لا يقل في المكر والخداع عن (بريان) وهو لا يجيد الخطابة ويدعي انه متشرع وهو جاهل غر ولولا القوانين والقواميس لما استطاع شيئاً مذكوراً وفي الوقت نفسه لا يحترم الشرع ويسير حسب اهوائه .

نجيب بك ابو الشعر — وما الفائدة من تدوين الانتقادات التي توجد ضد ساسة فرانسا

ورجالاتها في محضر مجلسنا التشريعي ؟

نجيب بك الشريدي — هذه نبذة مما يكتبه كتاب الغرب نقداً لعظمائهم والحمد لله كانا افاضل وكلنا متشرعون وجبلت طينتنا من ماء الوجدان الفضيلة من ورائنا والنبل من امامنا وآثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا الى الآثار هذا ما عن لي ان اقول وعمر السامعين يطول ·

ها ان رئيس وزارة العراق لم يقتصر في مساعيه التي قام بها في لنــدن على المساعي السياسية فحسب بل بذل قصارى جهده في تخفيف الضائقة المالية فصرح ببلاغ رسمي انه سعى لايجاد مورد يزيد على (٥٠) مليون ربية مع تنزيل اسعار النفط لا يقل عن ثلاثين في المئةمن السعر الحالي ·

فهل حذت حكومة شرق الاردن حذو حكومة العراق وفكرت في تخفيف الضائقة المالية المستحكمة الحلقات وماذا عملت في هذا الشأن هل اتت بادوات زراعية حديثة ووزعتها على الزراع باقساط معينة لمدد مناسبة وهل زادت رأس مال المصرف الزراعي لتخليص المزارعين من الربا الفاحش الذي استهلك ثروتهم وهل عملت على تنزيل الضرائب الفادحة عن عاتق المكلف الاردني وهل فكرت في تنزيل الرسوم الجمركية والمحاكم التي تثقل كاهل المكلف الاردني وهل عوضت على الذين اتلفت مزروعاتهم بسبب ابادة الجراد وهل اصدرت عفواً عن البقايا وهل اوجدت عملاً للعاطلين عن الاعمال في البحر الميت الذي لنا الحق في تشغيل نصف عمال المشروع من اهالي شرق الاردن اسماً لا فعلاً كما هي الحالة الآن ·

وهل حسنت شيئاً من الاوضاع السياسية وماهي مساعيها في هذا السبيل وما الذي قامت به من جليل الاعمال لنسطرها على صفحات القلوب قبل صفحات الجرائد · هاهي اوربا تفتح مدارس لتدريب التلامذة من ابنائها على كيفية تربية المواشي والاغنام على الاصول الحديثة كالعناية بها ونظام سيرها وطريقة اطعامها وتمريضها الى غير ذلك · وبعد اكمال الدرس النظري والتدريب العملي ينالون شهادة دكتور في رعاية الاغنام وربما الاغنام الناطقة في بلادنا اكثر من الاغنام غير الناطقة في بلادهم

اذا صرف احد ما عندنا وقتاً طويلا وطويلا جداً يدرس النظريات والتدريب العملي ولم يبرح مكانه فلاتستغربوه ولاتستعجلوه فالعجلة من الشيطان ·

قرأت في الجرائد سوءالا وجهته احداها لقرائها طالبة فيه منهم ابداء الرأي حوله وخلاصة السوءال (اي شخص تختار وتفضل لنفع العالم لو اعطيت صلاحية احيـاء ميت واحد من جميع الذين طوتهم الاجيال) فاحسن جواب ورد عليها (احياء ابينا آدم لمعرفة فيما اذا كان له صره في بطنه ام لا حتى اذا كان له صره في بطنه لا تكون امنا حواء اول امرأة في العالم)

نجيب بك ابو الشعر — وهل تريد الآن اثبات نظرية (دارون)

نجيب بك الشريدي — (مداوماً) وانا لو اعطيت صلاحية احياء ميت واحد من الذين طوتهم الاجيال لفضلت احياء جدنا يعرب ليتفرس بهذه الامة ويبدي رأيه فيها ويسبر غور رجالاتها وزعمائها ويقول كلمته الاخيرة فيهم ولا ادري هل يختال فخراً ام يسخط جهراً ام تسول له نفسه امراً وهو بما سيحكم به ادرى وهذا مالزم عرفناكم ومهما يلزمكم عرفونا · بقي علينا ايها الساده ان نفند اعمال السلطة التنفيذية التي يشغل ثلثها عضوان من مجلسكم التشريعي سعيد بك المفتي وعوده بك القسوس ولكن الاخيرين وزيرين بلا وزارتين

وعلى هذه النظرية فانهما لم يشتركا معهما بالمسئولية · ان ذلك حقاً من غرائب القرن العشرين سن المجلس التشريعي قوانيناً كثيرة كلها عادت مرفوضة ولدى اصرار المجلس على بعضها واعادتها مرة ثانية كان نصيبها في المرة الثانية كما كان نصيبها في المرة الاولى

والسبب ان القانون الذي يطبخه المجلس التشريعي يجب ان لا يتعارض مع رغائب روءساء الدوائر ومعنى ذلك انه يجب ان تضع روءساء الدوائر صيغ القوانين وعلى المجلس تصديقها على علاتها وبذلك يصبح التشريع بايدي روءساء المصالح ذات العلاقة ·

واما المجلس التشريعي فله الشرف فمال بال الناس دائبين في انتقاد اعمال المجلس وهذه اعمال الحكومة معه وكيف جاز للنواب السكوت والاغضاء عن هذه الاعمال وكيف صح للحكومة التربع في دسوت الحكم اذا كانت تنفض ايديها من المسوءلية ؟ وهل بمقدور احد ان يشير الى قانون سنه المجلس التشريعي وصودق عليه ولم يعاد المرة تلو المرة اللهم الا قانون الرفق بالحيوان ذلك القانون الذي عهد بتطبيقه الى مستخدمين لا يعرفون للرفق معنى وجل مافعلوه انهم سلبوا الناس باسم الرفق بالحيوان وجعلوا الاصطبلات حانات للخمور التي ابتاعوها بدراهم الاحتيال وجعلوا البهائم واصحابها ترقص الماً وهم يرقصون طرباً تحفهم السعادة والبركات ونحن في هذه البلاد قسمان القسم الاول القسم الذي يتغاوى بتربية جياد الخيل والهجين فيعتني بامرها اعتنائه بعائلته

اما القسم الثاني يعتني بتربية الحيوانات بحكم الضرورة لتأمين المعيشة كما قال المستر لوك في لجنة الانتداب في جمعية الامم والذي باسم الامة اشكره على ذلك الدفاع المجيد الذي ازال كثيراً من الشبهات عن رقي اهالي شرق الاردن ·

وقد منعت مدنية القرن العشرين المتاجرة بالرقيق ولم تنتبه إلى الرق باسم الرفق فكأن اهالي شرق الاردن عبيد لحيواناتهم · وذلك بسبب مساوئ المستخدمين وليس للقانون ذنب ولكن

الذنب كل الذنب في تطبيقه ومطبقيه الذين كانت تضاهي اثمان خمورهم في كل ليلة مقادير اجورهم الشهرية بل تتجاوزها

من منكم ايها الاخوان لايرى في كل يوم عشرات الناس بل المئـات يفتك فيهم الجوع والافلاس والامراض في الازقة والشوارع ولا يجدون من يرفق بهم او يرثى لحالتهم اليس الرفق بهؤلاء خير من الحيوان ؟

من منكم لا يدري ان اثمان المعالجات كانت تفوق اثمان الحيوانات انفسها فيبيع صاحب الحيوان حيوانه و يستدين بقدر ثمن الحيوان ليسدد اجور المعالجة

من منكم لا يعرف ان بين هؤلاء المستخدمين لايوجد بينهم فرد تخرج من مدرسة بيطرية اللهم سوى سليم بك الرزاز ·

من منكم لا يدرك ان الضائقة الاقتصادية وارتفاع اسعار الحاجيات كان باعثها الرفق بالحيوان الذي بسببه لم تستطع الحيوانات دخول المدن والقصبات الامر الذي سبب استجلاب الحاجيات بالسيارات التي دفعنا اجورها من جيوبنا وخسرنا الحيوانات مع ان اكثر اهالي شرق الاردن تعيش من كد الحيوان

اين الرحمة بحالة المكلف الاردني التي تستوجب تنزيل قسم من الاعشار المقطوعه التي كانت تدفع بالقرش التركي وسعر المجيدي عشرين قرشاً ثم اصبحت هذه القروش التركية قروش فلسطينية دون ان ينظر الي الفرق مابين القرشين والبون بينهما شاسع مع ان الحكومة التي تعتبر القرش التركي قرش فلسطيني هي التي وضعت قانون في عام ١٩٢٣ يقضي باستيفاء مأة قرش مصري عن كل ١٢٨ قرش سوري واعترفت في هذا القانون ان القرش الفلسطيني الذي حل محل القرش المصري هو عين القرش السوري وطبعاً كان يجب ان تعرف ان هذا القرش الفلسطيني غير التركي ·

فاسألك اللهم يارافع بعضنا فوق بعض درجات ان تنزل الحنان على قلب الحكومة لترحم الانسان بقدر رحمتها للحيوان · فلاتعجبوا فأن كنا لانملك مانريد ولكننا نملك قلوباً مفعمة بالاخلاص والتي كان الاخلاص رائدها منذ الازل · اضرب لكم مثلا عن درجة الفاقه التي يرزح تحت عبئها المكلف الاردني واترك للضمائر الحية تقدير مايجب عمله لانتشال المكلف المسكين من هوة الافلاس السحيقة وهوا ان جابياً ذهب لاحدى القرى لجباية بعض الضرائب وطلب من احدى نساء هـذه القرية (خمسين ملا) اي شلن واحد وقد اعيتها الحيل عن دفعها فشلحت ثوبها التي لاتملك غيره وعرضته للبيع ولبست طمراً باليا كان لديها فرثى لحالها الجابي ودفع دينها

ياايتها الحكومة لاتقيسي الفلاح بالذين يرفلون باثواب الدمقس والحرير ويجرون ذيول الفخر

والمباهات ويتمتعون بالذ المأكولات واشهى المشروبات النفيسة ويقطنون الشوامخ ناطحات السحاب والتي منظرها يسر الناظرين ! وارحمي ايتها الحكومة الفلاح المسكين والذي لايلبس على جسده الا الطمر البالي ولا يأكل الاخبز الذره والشعير ولايشرب الا الماء العفن ولا يسكن الا بالاكواخ المملوئه قذارة وغبار وعفار

ارحمي ايتها الحكومة هذا المسكين وارثي لحاله ليتمكن من العمل للخدمة في سبيل تحصيل الدنانير وترفقي به بقدر ترفقك بالحمير وخففي من تكاليفه الباهظه وارحمي من في الارض يرحمك من في السماء ·

الله اكبر ! افرادقلائل تحيى وامة باسرها تموت والى متى هذا السكوت ؟ اعلى الحيوان غفور رحيم وعلى بعض الانسان شديد العقاب والبعض الاخر يتلذذون باشهى الاطعمه ·

سن المجلس التشريعي قانون الاستغناء عن الموظفين غير الاردنيين وفي الحقيقة كانت تسمية القانون في هذا الاسم تسمية ظاهرية لانه سن للأستغناء عن المحاسيب وما ادراك ماهؤلاء المحاسيب ولكن جنسيات اونفسيرات اوشهادات اوالتماسات ! امطرتها السماء على المحاسيب و كانت هذه الامطار عليهم فيضا وبركات وعلى غيرهم سخطا وو بالا وشقاء والابيب تكفية الاشارة والاقامـة والحمد لله كلها عادية وغير العادة مفقودة انشاء الله ·

وزاد بالطين بلة وبالاسقام علة ايها الاخوان استيفاء رسم نصف جنيه عن تذكـرة النفوس وربع جنيه عن كل طلب واصطلحوا عليها وسموها شهادات للجنسيات ولمـاذا لانعطى مجانا هـذه الوريقات؟ ولماذا لم يحرروا النفوس؟ وهل كما يقولون ان الشعب يتوهم ويهـاب الجندية والشعب على الابواب ينشد الجندية ولا يؤخذ منه سوى ٥ في المئة وهاهي دوائر الصحة تاخذ علماً مستمراً عن الوفيات والجيوب افرغ من فؤاد ام موسى وتلاحظون ايها السادة المركزية الشديدة وارتبـاط موظفي الملحقات في العاصمة بالـكبيرة والصغيرة حتى يكاد الموظف لايملك من الامرشيئاً · ولماذا لا تطلق ايدي هؤلاء الموظفين مع جعلهم تحت التفتيش الدائم؟ ولماذا لاينتقي الاكفاء للوظائف ليستطيعوا تصريف الامور وفقاً للقوانين لتسريع مصالح الاهالي الذين اذا ارادوا اجراء معاملة فراغ اوحصر ارث او اخلاء بالكفالة اضطروا لارسال المعاملات للمركز لتدقيق صحتها من عدمه وتوشيحها بالموافقة او بالرفض ؟

انا اعرف قضايا صغيرة استغرقت اكثر من شهرين كاملين فهل هذه القضايا هتكت حرمة شهر الصيام وقضي عليها بالكفارة وشهرين؟

اعطفوا النظر ايها الاخوان على معاملات الحكومة للموظفين فانتم ان امعنتم النظر تجـدون

المعاملات غير مطردة حيث ترون موظفاً ان اصاب مرة يخطأ الف مرة ومع ذلك هو يتمتع بالثقة وموظف آخر اذا اصاب طول حياته واخطأ مرة واحدة قامت قيامته والاخطار تلو الاخطار سطر بحقـه وتشكلت اللجان التأديبية لمحاكمتـه و يعرف اسماء هوءلاء الموظفين اوليـاء الامور والراسخون بالعلم ·

كلكم تعلمون ايها السادة ان لجنة الاستغناء عن الموظفين قررت الاستغنـاء عن بعضهم فلم يصدق القرار اللهم الا فيما يختص في بعض المعلمين المساكين الذي وافق مدير المعـارف على انفصالهم او اذا صدف ان رئيس الدائرة كان مغبراً من احد المستخدمين وافق على الاستغناء عنـه ومعنى ذلك ان اللجنة لا صلاحية لها الا بموافقه روءساء المصالح وما دام الحال على هـذا المنوال انا لله وانا اليه راجعون ·

نخامة الرئيس — انا ارى ان دخولنا في هكذا مباحثات ما هو الا اضاعة اوقاتنـا الثمينـة التي يجب ان تصرف لخير الامة ونفعها · فمن هو المسوءول الآن عن هذه الاوقات الثمينة التي لو صرفت انفع الامة لقدرت مجهوداتكم وشكرتكم على ما بذلتموه من المساعي في سبيلها ·

فارجوا من حضرات الاخوان المحترمين اصحاب حق الكلام ان يتمعنوا في الملاحظات التي ابديتها لحضراتكم وان لا يسببوا ضياع اوقاتنا الثمينة التي يجب ان تكرس للقوانين الموجودة بين ايدينا في باديء الامر وها اني اضرب لكم مثلا باننا اليوم رغم ما لدينا من الموضوعات لم نشتغل بعمل مفيد ومثمر ·

شمس الدين بك — الآن لنرجع الى الموضوع · انا ما فهمت من جواب الحكومة على سوءال نظمي بك الا قول عطوفة ناظر العدلية ان المجلس القضائي العالي عين المحقق الاجنبي مدعياً عاماً ليحقق في القضية المرفوعة ضد بعض الضباط المتهمين · كنت اود ان افهم من ابراهيم بك السبب الذي اجبر المجلس القضائي العالي المشكل من قضاة اهليين ان يقبلوا او يوافقوا على تعيين قاضي اجنبي ان لم يكن لديهم معذرة بالنسبة للقضاة الاهليين فاذا كان عطوفة ناظر العدلية لم يجد موظفاً اهلياً يستطيع التحقيق بحادثة الضباط بدون تحيز لجهة ما فكيف يمكننا غداً بعـد ان ترجع الاوراق من التحقيق ايجاد حاكم حيادى ليحكم في نزاهته ظالما وقد سبق وقلنا انه لا يوجد في البلاد قاضي تحقيق يستطيع ان يحقق في الحادثة بصورة حيادية؟

من ذلك القاضي الذي يستطيع ان يقول كلمته الاخيرة في الموضوع

ان جواب الحكومة على سوأل نظمي بك كان بمثابة شهادة سجلت عليها بان قضاتهـا غير اهل للتحقيق في مثل هذه الحادثة ·

تفضل الزميل نظمي بك وقال ان الحادثة ليست هي الاولى في بابها والحقيقة كما قال ان الحادثة لم تكن الاولى في بابها · وقد سبقت هذه الحادثة حوادث اخري منها قضية ابي عبيدة الجراح اعني المحكمة المخصوصة التى تشكلت خصيصاً للنظر في الاوقاف العائدة الى ابي عبيدة ودخل بين عداد القضاة الذين حكموا فيها قاضي اجنبي وآخر مسيحي في حين انه لم يسبق في التاريخ الاسلامي ان قاضياً اجنبياً أو مسيحياً حكم باوقاف المسلمين الا بتلك الحادثة ·

ومع هذا لم يحتج احد منا او يعترض على الحيف الذي لحق بابي عبيدة واوقافه التي تساوي ريعها السنوي مآت الالوف من الجنيهات لو استثمرت بصورة منتظمة ·

انا اعرف سبب سكوت المسلمين عامة والاردنيين خاصة وعدم بثهم الشكوى في تلك الحادثة اعتقاداً منهم بان الله تعالى قدير على ان يمنّ على الاسلام بابي عبيدة ثاني ليستخلص اوقاف المسلمين من غاصبيها ولكن من اين يجود الدهر على الامة بمثل عبد القادر بك الجندي او بهجت بك طباره اذا فقدتهم الامة ؟ لذلك رأينا من الضروري بمكانة ان نحتج ونشن الغارة مع الحكومة لتحتفظ لنا بتلك الدرر الثمينة ·

ربما وجد بين زملائي ولو بطريق المداعبة من يقول ما الفرق بين ابوعبيدة و بين عبد القادر بك الجندي وبهجت بك طباره وكلهم عرب وكلهم قواد ؟

فالجواب على ذلك مقابلة اعمال الرجال فقط فابي عبيدة ملأ بطون التاريخ مجـداً وسوءدداً للعرب خاصة والعالم الاسلامي عامة فضلاً عن ما تم على يده من الفتوحات العظيمة ·

واما الاخران لم يكتفيا بمرتكب من جرائم السرقـة والارتشاء بل سودوا صحيفة العروبة وشوهوها بما آتيا من نشر الدعارة المخجله بين الشعب مستعينين على ذلك بنفوذ وظائفهم الذي اساؤا الاستعمال بها وهي امانة ودعت اليهما · كنت اود ان اعدد المآسات المخجلة التى ارتكبت من قبلهما بين جدران العاصمة مستترين وراء حراب الجيش العربي وكان بطل تمثيل كل رواية من هـذه الروايات المخجلة قاضي من قضاة الدرجة الاخيرة يعرفه ابراهيم بك هاشم وربما يعرفونه الحاضرين ايضاً ·

ولكن يحول دون بياني وتسجيل تلك الحوادث المخجلة كرامة المجلس التشريعي

وخلاصة القول يمكن ان اقول لحضرة الزميل المحترم ان جلب المحقق الاجنبي نشأ عن عدم ثقة بعض السلطات في عدالة رجالات القضاء الاهلي وسبب عدم تمكن المجلس القضائي العالي من الوقوف بوجه تلك التهمة المشينة بسمعة القضاء الأهلي هو وجود امثال ذلك القاضي الذي وافق

على تعيين محقق اجنبي ثم اوعز لبعض الناس بضرورة الاجتماع والسخط على هـذا التعيين نفسه

نعم ان وجود مثل ذلك القاضي الذي كان يكيل السخط على عبد القادر بك وبهجت بك علناً ليري الناس انه غير راضٍ عنهما ثم يرجع الى باب غرفة المحقق الاجنبي ويساوم الشهود على كتمان شهادتهم لمصلحة عبد القادر بك وبهجت بك فوجود مثل هؤلاء القضاة الذين يجابهون الامور بالوان مختلفة ويلعبون على حبال لا يحصى عددها يحط من كرامة القضاء الاهلي ويرفع الثقة منهم والله لا ادري كيف ان الانسان يكون محباً للانتداب ومن جهة اخرى يكون قرة عين المنتدب مع انه عضواً في كل حزب وطني بالداخل والخارج وصاحب القدح المعلى بين عظماء الوطنيين الذين يشتغلون بسياسة البلاد العربية وهذه حالة بعض القضاة الذين كانوا سبباً لعـدم الثقة بالقضاء الاهلي ·

ربما بعض الاخوان يعتقدون انني تحاملت باقوالي على احدهما بالنظر لما ذكرتهم ولكن الحقيقة لم اتحامل على احد ولواردت ذلك لسردت لكم اموراً كانت تجري وتخل بشرف القضاء الاهلي ·

فقبل ان ننتقد الحكومة لاتيانها بقاض اجنبي يجب ان ننظر لاحوال القضاء ونطهره من الادران كما بينت · فاليوم لا يوجد في القضاء اجنبياً سوى رجل واحد وهو المستشار العدلي المعروف بسلامة قلبـه وطيب سريرته ومع هذا فان بعض القضاة الذين نوهت عنهم اساءوا استعمال ثقته بهم وجعلوه هدفاً للانتقاد وكم قضية نسبت لرغائب هذا الرجل الانكليزي مع انه بريء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب ؟

فاصلاح حالة القضاء اولى بكثير من اصلاح بقية الدوائر لان البلاد تعلق الامال الـكبيرة على القضاء النزيه العادل ·

نجيب بك ابو الشعر -- اسهب الزملاء المحترمون في مناقشة جواب الحكومـة على سؤال حضرة الزميل المحترم نظمي بك وقد استعرض الزميل نجيب بك حالة الحكومة وحالة الفـلاح المـكلف الاردني استعراضاً (ابا ظيا) لا باس به ولو اني لا اوافق حضرة الزميل على وقت ومناسبة البحث في هذه المسألة لانه ربما كان يجري البحث بها بغير هذا الصدد ولا سيما ولحضرته اسألة وجهت لمجلسكم العالي في هذا الخصوص

ثم اننا في بحثنا في هذه المسائل يجب علينا ان ننظر لمصلحة الامة لا لمصلحـة الاشخاص الفرديين ولسنا هنا لمحاكمة الافراد بل لمناقشة الحكومة عما اذا كان لها الصلاحيـة بجلب قاضي انكليزي او فلسطيني ليتولى التحقيقات في امر تهمة وجهت ضد احد ضباط الجيش العربي ·

فمن جواب الحكومة يظهر جلياً اعترافها بعدم وجود قضاء نزيه يركن اليه في مثل هذه التهم التي توجه ضد اشخاص لهم شيء من المكانه الاجتماعية

وهذا اعترافاً صريحاً مسجل على الحكومة في محضر مجلسكم العالي يرجع اليه عند الضرورة وعند البحث في ميزانية العدلية · ان بحثنا في صدد المناقشة بجواب الحكومة يجب ان ينحصر في القضاء واعلان الاستياء من تصرفات الحكومة ولا ازيد ان اطيل البحث فان لي جولة غير هذه في موضوع القضاء ومخازيه في شرق الاردن واذا حق لاي شخص ان يشكوا من القضاء في شرق الاردن فهو انا وقد ظهر للزملاء الكرام وللامة الاردنية خاصة والشعب العربي عامة ما ارتكب من المخازي في قضيتي التي اقمتها على الحكومة في امر الجنسية الاردنية ·

اني لا تهجم على اي قاض ولا اطعن في نزاهـة اي قاض في شرق الاردن اللهم اذا توفرت بهؤلاء القضاة وسائل النزاهة

على الحكومة ان تنتخب قضاة مقتدرين ثم تؤمنهم على مستقبلهم وتدفع لهم رواتب تتناسب مع شرف مسؤلية المنصب الذي يتولونـه واهم شيء هو ان لاتتداخل السلطة التنفيذية بشؤون السلطة القضائية الامر الذي لاجله وضع المتشرعون والعالم اجمع وجوب فصل السلطات الثلاث التنفيذيه والتشريعية والقضائية مع الاستقلال التام لكل سلطة من هذه السلطات الثلاث ·

ان الحكومة قد عينت المستر بيكر رئيس محكمة القدس المركزية مدعياً عاما لاخذ التحقيقات في هذه الدعوى توفيقاً لقانون الموظفين الذي يعطي هذه الصلاحية للمجلس القضائي العالي وقد اخذت موافقة صاحب السمو على هذا التعيين واما ما اشار اليه حضرة الزميل صاحب السؤال من ان الاوضاع قد تغيرت بعد الوضع الدستوري الحالي واعني بذلك بعد تصديق المعاهدة

اجيب عليه بان تعين اي قاضي اجنبي لايجوز الا بعد اخذ موافقة دولة المعتمد البريطاني ·
فهذا هو التغيير الوحيد الذي طرق على اوضاعنا ومع اني استنكر شخصياً هذ التعيين من وجهة السيادة القومية الا انني احبذه كل التحبيذ لمعرفتي بنزاهة المستر بيكر ·

ورداً على ماجاء بجواب الحكومة من انها قد رأت في مصلحة الجيش ومن مصلحة الظانين ايضاً ان يتولى قاضي بريطاني نزيه امر التحقيق والبت بهذه التهم اقول ان على الحكومة بعد هذ الاعتراف الصريح بعجز القضاء في شرقي الاردن ان تبادر لتلافي هذ النقص المشين لان القضاء هو اكبر واهم سلطة ترتكز عليها الدولة ·

عوده بك — تفضل اخواني النواب المحترمون وتكرموا طويلا بما يعلموه عن امراض الشعب

والحكومة معاً فكنت اتمنى لو لم يقول لنا مثقال باشا من انهم خلطوا شعبان في رمضان فطالما ان الامة متمثلة بنوابها الكرام والحكومة حكومتها والامير اميرها فعلى كل واحد منا عندما يرى مرضاً اوتدرناً في جسم هذه الامة من الواجب عليه ان يبث شكواه ويعلن فكره عن دوائه ٠

كنت اتمنى لو كل واحد من الاخوان ابدى شكواه بصورة منحصرة ورفعها على الاصول على هذا المجلس حتى يبت فيها وكنت ارغب من كل واحد منا اذا تبادر لذهنه امر اصلاح ان يطبق النظام الداخلي ويبدي اقتراحه ويضع الصيغة القانونية التي تصلح الضرر الواقع وتزيل الخطر الذي يفكر به ذلك المقترح ٠

وكنت اتمنى ايضاً من يلقبه بعض الاخوان « بالنائب العصري » بان لايتعرض في قاعة هذا المجلس الى البحث في مسيحي ومسلم وقد وجد له وسيلة تجاوز القضاء على حقوق الاوقاف الاسلامية ، مع اني اذكر حضرته بان الاوقاف الغير صحيحة مرجعها المحاكم النظامية ، وتلك المحاكم تضم بين اعضائها من هو المسلم وغير المسلم ايضاً وبنفس الوقت كنت اتمنى ان لايتعرض للشخصيات ، ويسأل الحكومة عن سبب سكوتها عن الجريمة المنوه عنها ٠

وعلى ما اعتقد ان هذه الطريقة هي الطريقة الوحيدة الناجعة ، واما الشكوى جزافاً والتذمر بدون تعيين مادة مخصوصة لافائدة منها ٠

فنعود للبحث في موضوعنا الذي نتكلم في صدده ٠ وهو الجواب على سوءال العضو المحترم نظمي بك اتمنى لو لم يأتوا لنا بموظف من خارج منطقتنا الا ان الذي اتمناه انه لو لم يكن هناك سبيلاً لاستحضار شخصاً يعلمنا ماهي العدالة ٠

فطالما المجلس القضائي عمل بما له من الحق القانوني وقد وافق صاحب السمو الملكي على ذلك فلم يبق لدينا مانعمله في هذا الصدد الا ان نرجو من صاحب المعالي وزير العدلية ان يبذل كل ما في وسعه لاصلاح حالة القضاء وهذه الحالة هو نفسه يعلم انها غير مرضية بصورة عامة لان عدد الحكام تنازلت ودرجات المحاكم نقصت ولا اريد ان اقول كلمة اخرى خوفاً من الدخول بالشخصيات وهو يعلم مايحتاج اليه العدلية من اصلاح ٠

شمس الدين بك — ان مسألة مسلم مسيحي هي قاعدة وضعها عوده بك القسوس فبالجلسات الماضية هل يتذكر عوده بك ٠

نجيب بك ابو الشعر — (مقاطعاً) لا لزوم للبحث في هكذا امور ٠

شمس الدين بك — (مداوماً) هل يتذكر عوده بك ورفقائه اثناء مذاكراتنا في قانون

المجالس الادارية حينما اقترحت عليه عدم ضرورة ذكر مسلم مسيحي حيث نحن شعب واحد تجمعنا الجامعة العربية فلم يقبل طلبي هذا بل طلب من الامة ان يتساوى مسيحي واحد بـ (٧٥) مسلم ونال بغيته ٠ انا ماتعرضت لقضية مسلم مسيحي بل بحثت عن قضية شرعية وهي قضية الاوقاف التي يجب الحكم بها من قبل حكام مسلمين لان القضية تتعلق بصحة الوقف وعدمه ٠ ولم يسبق في التاريخ الاسلامي اي محكمة حكمت في مثل هذه الدعوى كما انه لم يسبق لمسلم ترأس محكمة كنائسية. ولذلك يجب ان لايستغرب عوده بك اذا عاملناه بمثل معاملته ايانا ٠

عوده بك — ان جميع ماقلته هو موجود بالضبط فليدقق اذا شئتم ٠

نظمي بك — ليست المسألة مسألة اتيان بقاضي اجنبي بناء على قرار اتخذه المجلس القضائي العالي ولكن المسألة يجب ان ينظر اليها من الناحيتين القانونية والقومية ٠

الاولى : هل يحق للمجلس القضائي العالي ان يعين قاضي اجنبي يشغل وظيفتين في محكمتين مختلفتين في آن واحد ؟

وهل يمكن للحكومة ان تقول لنا ان المستر بيكر قطع علاقته من محكمة القدس المركزية ؟

وهل هو من قضاتنا التي يحق للحكومة ان تنتدبه للقضاء من محكمة الى اخرى ؟

اما فيما مايتعلق بنزاهة ذلك القاضي ، وان جلبه من مصلحة الجيش فذلك مما لا انكره قط ؛ ولكن الذي اريد ان اسأله من يحاكم الجيش غداً فيما اذا لم يوجد في هذه المنطقة وبين رجال القضاء من يقدر ان يقوم بامر التحقيق بنزاهة ٠

فاذاً : يجب ان تعين محكمة خاصة ينتدب اليها قضاة اجنبية ٠

فاذا كان الامر ينتهي الى هذه النتيجة هل يكون ذلك من الناحية القومية في شيء ؟ وهل يمكن ان نقر هذه النظرية ؟

واذا كان الجيش سيحاكم امام محاكمنا فما معنى الاتيان بقاضي اجنبي ؟ هذه الجملة التي اريد ان افهمها اما ان القول بان المجلس القضائي العالي قرر انتدابه فقول قد يكون مقبولاً فيما اذا مررنا بالمادة المخصوصة من قانون الموظفين ونظرنا اليها نظرة اعتبار بدون ان نلتفت الى مقصد المقنن ٠

لان المراد من اعطاء الصلاحية للمجلس القضائي العالي في هذا الشأن هو ان ينتخب قاضي يحمل الجنسية الاردنية او ينتدب احد القضاة المعينين في شرق الاردن الآن ٠

فاذاً لايمكن التسليم بان قرار المجلس القضائي كان موافقاً للنظام او القانون ٠ وكان بامكانه على الاقل ان يصدر نظاماً كما هي العادة حتى في فرض الضرائب وما يتعلق برسوم المحاكم ٠ ومع هذا لم

يفعل ذلك لان هنالك اضرار على تعيين قاضي اجنبي خلافاً للقوانين المتبعة في هذه البلاد .

اما قول الزميل الاستاذ شمس الدين بك وطلبه اصلاح القضاء فقول مرغوب فيه ولا يمكن ان نخالفه بصورة من الصور ؛ ومن المحتم علينا ان نطالب وزير العدلية في امر اصلاح القضاء ونطالب ايضاً من ناحية اخرى اطلاق يده في اجراء هذا الاصلاح .

اما قول عوده بك باننا في حاجة لمن يعلمنا العدالة كما استنتجت من اقواله وكما استطعت ان افهمه منه فقول ايضاً لا اريد ان اسلم به له لانه يمكنه ان يوجد بين رجالات العرب وقضاتها من يكون عادلا ولكن اذا وضعت قوانين خاصة بمقتضى الدستور من شأنها ان تحافظ على القضاة وما يتعلق باستقلاله التام قلت من مصلحة الجيش ان يؤتى بمحقق بريطاني لانه لا يكون تحت التأثير .

عوده بك — يظهر ان الزميل نظمي بك فهم عباراتي بصورة معكوسة ولذلك ابرز اعتراضه عليها . ان ما قلته « كنت اتمنى لو لم يؤتى بقاض بريطاني حتى لا يكون بمعنى انه اتى ليعلمنا العدالة » هذا الذي قلته « وقلت اني ارغب كل الرغبة في اصلاح القضاء ومحافظة كرامته »

نظمي بك — اعتذر للزميل عوده بك ولكن اؤاخذه على طلبه اصلاح القضاء مع انه هو احد اركان الحكومة الحاضرة المشترك بالمسؤلية معها عن اصلاح هذه الدوائر ولكي ارفع سوء التفاهم الذي وقع بينه و بين الزميل شمس الدين بك اقول : ان الزميل لم يقصد بكلامه التفرقة ولكنه اراد ان يقول كما فهمت من اقواله بأن النظر في الدعاوي المتعلقة بالاوقاف هي من خصائص المحاكم الشرعية نعم ان عوده بك يقول ان قضايا الاوقاف الغير صحيحة ترى امام المحاكم المدنية . اذاً فما الداعي لتشكيل محكمة خاصة للقضية المبحوث عنها ؟ اليس ذلك تداخل غير مألوف وغير مشروع بالنسبة لقوانين البلاد ؟ والا يكون ذلك شاذاً في طبعه فان عدت اراضي ابوعبيدة وقفا غير صحيح كان على الحكومة ان تدع المحاكم المدنية مطلقة في رؤية هذه القضية وما كان لما قط وهي قضية ذات شأن ان تراها محكمة خاصة يكون حكمها قطعي وذات درجة واحدة مثلاً ؛ فهذا ما اراده الزميل وما اردته وما اراده عوده بك .

فاذا كان عمل الحكومة كما عرضت في انتداب قاض من فلسطين ليتولى امر التحقيق في هذه المنطقة و بلا سن قانون عمل يستدعي المسؤلية .

نجيب بك الشريدي — اثناء البحث بانتقاد قضية توسيد وظيفة مدع عام الى قاضي اجنبي كنا طرقنا بحث انتقادي للحكومة من كل الوجوه و بالطبع كان المحور الذي يدور عليه البحث هو انتقاد العمل الحكومي في هذه القضية وهذا فرع من اصل .

وما كنت آمل من الزميل نجيب بك ابو شعر بأن يحمل ذلك على الخروج عن الصدد في حين انه من الصدد — وانه لم يخرج عن الانتقاد في اعمال الحكومة التي يبني على اساسها موضوع البحث واعتقد انه قام ليتكلم و يعرب عن رأيه و ينتقد الحكومة لا ينتقدني واذا نظرنا الى قوله ان في القضاء مخازي في قضية جنسيته ثم قال لا يشك بنزاهة القضاة نجد تباين بين المخازي و بين النزاهة ثم قال سيؤجل البحث لفرصة اخرى ثم عاد وقال انه ما قاله تمهيد للبحث وتابع الكلام فهذه المناقضات كانت خروج على الصدد اكثر من خروجي .

واما ما تفضل به عوده بك من انه قسمنا الى فريقين سمى نفسه شعبان وسمانا رمضان مما يدل على انه يحمل قلباً غير قلبنا وا اسفاه

يظهر ان عوده بك لم يدقق جيداً في اقوالي التي دارت حول الانتقاد في اعمال الحكومة ومن جملتها قضية الضباط حتى قال اننا نخلط شعبان في رمضان فانني استنكر عليه ان يبقى فريق والمجلس فريق آخر ، والفت نظره الى انه نائب من نواب الامة و يجب ان يتحسس بحس الامة لا ان يضع نفسه محاميا على كل عمل حكومي لاجل وظيفة بلا كرسي .

عوده بك — اني آسف جداً لان نجيب بك يعتبر اقوالي كما يرغب ان ما قلته هو النافع لمعالجة الامراض التي يشكو منها وهو ان يجعل كل شكوى على حدة ليتمكن المجلس من معالجة كل قضية على حدة ايضاً ، هذا ما قلته انا ولا ازال انا احد النواب وممثل الشعب ولا شيء يمنعني من القيام بواجباتي

نجيب بك ابو شعر — يا فخامة الرئيس بناء على نظامنا الداخلي يمكن لاحد اعضاء المجلس ان يقترح استيفاء البحث او عدمه .

نجيب بك الشريدي — ضعوا يا فخامة الرئيس اقتراحي بالبحث .

نجيب بك ابو شعر — انا صاحب الكلام لا يجوز لك ان تقاطع كلامي (مخاطباً العضو نجيب بك الشريدي)

لا يستغرب نظمي بك بان يتولى قاضي بريطاني وظيفتين مختلفتين احداهما في فلسطين والثانية في شرق الاردن ولدينا مثال يستدعي النظر اكثر من ذلك وهو ان ابراهيم بك هاشم هو وزير العدلية ورئيس استئناف ورئيس المجلس القضائي العالي وعضو في لجنة تفسير القوانين وعضو المجلس التنفيذي وعضو بالمجلس التشريعي وقاضي القضاة ورئيس المحكمة الاستئنافية الشرعية وغير ذلك مع ان لكل من هذه الوظائف يجب ان يكون لها رجل متخصص

ومن جهة ثانية رداً على حضرة الزميل نجيب بك الشريدي فانا لم اقصد انتقاداته خروجاً عن الصدد بل توفيراً عليه لانه بحث برسوم الجنسية والتجنس ومواضيع شيء كان يمكنه ان يبحث فيها في جلسة ثانية تكون اكثر ملائمة واختم كلامي باقتراح اقفال البحث ·

فخامة الرئيس — عندنا قانون سرقة مواد السكة الحجازية لسنة ١٩٣٠

ابراهيم بك هاشم — ١ — يسمى هذا القانون (قانون سرقة مواد السكة الحديدية لسنة ١٩٣٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ·

فخامة الرئيس — موافقين ؟

فوافق المجلس على تلك الماده

٢ — تعني عبارة (مواد السكة الحديدية) في هذا القانون اي قسم من شريط السكة الحديد ويشمل ذلك قضبانها وفلنكاتها وجهازاتها

تشمل كلمة (متصرف) القائمقام

فوافق المجلس عليها ·

٣ — على كل من كان في حوزته بتاريخ العمل بهذا القانون مادة من مواد السكة الحديدية ان يقدم خلال شهر من ذلك التاريخ استدعاء الى المتصرف يبين فيه كمية مواد السكة الحديدية التي في حوزته ونوعها وكيفية استعمالها اذا كانت مستعملة وعلى المتصرف ان يتثبت من صحة البينات التي جائت في الاستدعاء ·

شمس الدين بك — انا ارى ان شهراً واحداً لا يكفي من اين يمكن للفلاح ان يأخذ الخبر عن نشر هذا القانون حتى ولو بعد ستة اشهر ·

نجيب بك الشريدي — لما بحثنا بالميزانية العامة في السنة الماضية لم نرى اثراً للسكة الحجازية ولم نصادق على ميزانيتها اذاً فلماذا نضع هذا القانون لادارة لا نعرف عنها شيئاً ولا عن موظفيها ولا عن القوانين التي تتمشى عليها في تعيينها لمستخدميها ؟ ولماذا نقبل ايقاع عقوبات بحق الاهلين لاجل مادة بسيطة وجدت في حوزتهم في زمن الحرب العامة مع ان قانون الجزاء المعمول به اليوم ينص على ايقاع العقاب بحق سارقي مثل هذه المواد · يوجد قوانين كثيرة واهم من هذا ولم يطلع عليه اهالي البلاد رغم كونها نشرت في الجريدة الرسمية ومر على نشرها مدة طويلة من الزمن مثال ذلك قبل يومين شكي كثير من اعيان جرش عن قضية تتعلق باعفاء معاملات الانتقال من الرسوم في حين ان مفعول هذا القانون نفذ في ١٦ نيسان سنة ١٩٣٠ ! ولذلك ارى ان رفض هذا القانون اوفق ·

لمصلحة الامة حيث قانون الجزاء ينص على العقوبات بحق سارقي المواد المذكورة ·

شمس الدين بك — ان ادارة السكة الحديدية باعت كثير من المواد بصورة علنية وانا من جملة المشترين ثم من اين للاهلين ان ياخذوا علماً عن نشر هذا القانون وعن المدد المبينة بين سطوره ·

نجيب بك ابو الشعر — ان نظامنا الداخلي ينص على ان القوانين التي ترد علينا من اللجان تقرأ مادة فمادة اولا ويصادق عليها على هذه الصورة ثم يوضع القانون باجمعه فان صادق عليه المجلس نفذ وان لم يصادق عليه يرد ·

فخامة الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

نجيب بك ابو الشعر — انا ارى ان القصد من وضع هذا القانون هو تسجيل المواد المسروقة من شركة السكة الحديدية وقد لاحظت عبارة شركة وهي غير تابعة لحكومة شرق الاردن ، وحيث ان القصد كما يقول معالي وزير العدلية هو اعفاء الاردنيين من العقوبات فلا ارى لزوماً بالوجه القطعي لتسجيل هذه المواد كما نص عليه المشروع ، هذا مع الفات نظر الزملاء المحترمين بان هذه المواد قد استعملت ابان الاحتلال حتى السنة الثانية والثالثة منه ، واما الان فان السكة الحجازية لا تمر الا باراض معينة في شرق الاردن ، والقسم الاعظم من هذه الاراضي غير مأهولة فلذلك وحفظاً لحقوق ناخبينا ارى انه لا ضرورة ولا لزوم لوضع مدة للتسجيل مادام القصد هو اعفاء من بحوزتهم مواد مسروقة من السكة الحديدية ·

ابراهيم بك هاشم — ان القصد من التسجيل هو تعيين مبدأ العفو

نجيب بك الشريدي — اظن ان معالي وزير العدلية يعلم ان سرقة هكذا مواد حصلت عقيب الانقلاب فقط وحدث بعد ذلك الانقلاب جرائم اهم بكثير من سرقة مواد السكة الحديدية ومع هذا شملها العفو العالي فنحن نريد الان بوضعنا مثل هذا القانون نسلب الشعب منة العفو العالي ؟

نظمي بك — انا اقترح تأجيل هذا القانون لجلسة قادمة ·

فوافق المجلس على ذلك ·

فخامة الرئيس — مواضيع الجلسة القادمة ماسيرد علينا من اللجان من القوانين ·

وانفضت الجلسة ·

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي